بيـــان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة

في
المناقشات العامة للجنة الثانية
الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

يلقيه

السكرتير ثاني/ عبدالله أحمد الشراح

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الثلاثاء، 4 أكتوبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يطيب لي في البداية أن اهنئكم بأسم وفد بلادي على توليكم رئاسة اللجنة الثانية كما أتطلع الى العمل المميز الذي ستقومون به خلال الفترة القادمة بالتعاون مع نواب رؤساء اللجنة ومقررها والذي سيسهم في إثراء النقاشات ذات الأثر الفعال لضمان تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة، وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي ألقاه وفد تايلاند بالنيابة (عن مجموعة 77 والصين).

كما أود أن أشيد بجهود الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة المعنية في رسم معالم التنمية المستدامة لعام 2030 بمختلف ابعادها (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) وذلك من أديس أبابا الى باريس أي بدءاً من الجهد الذي تم بذله لإنجاح مؤتمر الامم المتحدة الثالث لتمويل التنمية واعتماد خطة عمل اديس ابابا في شهر يوليو 2015 لمواكبة المتغيرات والاحتياجات الانمائية، ومروراً بجدول أعمال التنمية المستدامة 2030 في شهر سبتمبر 2015 والذي لمس أبرز احتياجات وأولويات الدول مع الاخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية والمستويات الانمائية للدول في اطار اهدافه الانمائية المستدامة الـ 17، ووصولاً

المؤتمر الـــ21 للدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (**UNFCCC**) وما أثمر عنه في التوصـــل الى اتفاق باريس في ديسـمبر 2015 كإسـتجابة دولية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي بشـكل عادل وطموح ومتوافق مع مبادئ اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ.

ومثلت تلك الاحداث الهامة خارطة طريق وأملاً جديداً لنا نجدد به العزم بالعمل معاً والتعهد بالوفاء بالتزاماتنا ومســؤوليتنا لدعم التطلعات الانمائية العالمية للسـنوات القادمة والتي تهدف بشـكل أسـاسـي لاجتثاث الفقر بكافة اشـــكاله وأبعاده بما في ذلك الفقر المدقع باعتبار ذلك التحدي العالمي الابرز والاهم علاوة على كونه متطلب اســاســي لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وإن الســعي نحو التنمية المســتدامة بمختلف ابعادها يتطلب أيضــاً توفير الاجواء المناســبة وفي مقدمتها مســألة تغير المناخ كونها أبرز تحديات العصـــر الحالي ومواجهتها تحتاج الى قرارات جريئة لتخفيف الانبعاثات التي تضر بالبيئة بشكل مستدام ومرن يأخذ بعين الاعتبار بمبدأ المسـؤولية المشـتركة لكن متباينة الاعباء على جميع المسـتويات الوطنية والإقليمية والدولية، فضــلاً عن ضــرورة الاســتجابة الفعالة للاحتياجات الانسانية تتطلب أيضاً تهيئة الارضية اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي

والأمني وإنهاء الصراعات التي تساهم بتشتيت الموارد المالية والبشرية وامتداد اثر هذه النزاعات على الدول المجاورة بنزوح ولجوء عدد كبير اليها مما يقوض من قدراتها لبلوغ التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،،،

على الرغم من ان دولة الكويت تصـــنف وتعد كأحد الدول النامية ذات الدخل المرتفع، الا ان بلادي تولي اهتماماً كبيراً بتعزيز وتكثيف العمل المتعدّد الأطراف بشـــقيّه الإقليمي والدولي باعتباره أحد الروافد الرئيسية لمراجعة أوجه التعاون والتنسيق في العديد من المجالات، ولهذا كان حرصنا الشديد على المشاركة الفعالة على أعلى مستوى في كافة البرامج والأحداث الانمائية الهادفة التي نظمتها الامم المتحدة لدعم تعزيز التعاون والتكامل التنموي من خلال إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتمضـــي دولة الكويت بخطى ثابته بالاســتمرار في المســاهمة في إقامة شـــراكات عالمية انمائية في قطاعات متنوعة لمناطق جغرافية مختلفة والتي تلامس الكثير من القضايا والتحدّيات والآمال والتطلعات في دعم المبادرات الرامية لخلق ظروف أفضل لشعوب المنطقة والعالم عبر آليات ومبادرات عديدة، ويعتبر الصـــندوق الكويتي للتنمية الاقتصـــادية العربية أحد الأذرع الرئيســـية المعبّرة عن النهج الراســـخ والثابت لدولة

الكويت في ترجمة وعودها وسياساتها بمساعدة الشعوب المحتاجة الى تطبيقات فعلية على أرض الواقع.

ان دور دولة الكويت الانساني والتنموي يأتي إنسجاماً مع رؤيتها بأهمية الشراكة العالمية في المساهمة لمساعدة الدول المتعثرة من بلوغ الاهداف الانمائية المستدامة بحلول عام 2030، وتعزيز التعاون المشترك بين العالم للقضاء على الفقر وتخفيف عبء الديون والتصدي للآثار المترتبة عن تغير المناخ بمعالجة احتياجات وتلبية متطلبات الدول التي تواجه اوضاعاً خاصة لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف ابعادها تحت مظلة الامم المتحدة.

السيد الرئيس،،،

وفي نفس هذا السياق ندعو كافة الدول المتقدمة للوفاء بما التزمت به بتخصيص 0,7 % من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لتأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام مما سيساهم في خلق مستقبل أفضل.

في الختام، لا يفوتني في هذا المقام إلاّ أن أشـــيد بالجهود البارزة والمتواصلة التي تبذلها الامم المتحدة وأجهزتها العاملة على نشر رسالتها السامية الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق مبدئي العدالة والمساواة لتحقيق تطلعات دول وشعوب العالم في عالم أفضل يضمن حياة كريمة لكل البشر، ولما لها من قدرة للقيام بدورها الحيادي لتقريب المصالح بين مختلف القطاعات والمؤسسات من خلال اقامة شراكات مبتكرة تحقق التنمية المستدامة متعددة الاطراف التي تضم الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والعلمية والأكاديمية والقطاع الخاص لتحقيق الاهداف الانمائية المنشودة بوضع تدابير تحد من اثار التحديات الناشئة.

وشكراً السيد الرئيس،،،